

الأمم المتحدة



الجمعية العامة

الدورة الخمسون
الوثائق الرسمية

اللجنة الثانية
الجلسة ٥
المعقودة يوم الاثنين
٩ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٥
الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

محضر موجز للجلسة الخامسة

(جمهورية مقدونيا
اليوغوسلافية السابقة)

السيد بيترسكي

الرئيس :

المحتويات

المناقشة العامة (تابع)

././

Distr. GENERAL
A/C.2/50/SR.5
6 December 1995
ARABIC
ORIGINAL: FRENCH

هذا المحضر قابل للتصويب. ويجب إدراج التصويبات في نسخة من المحضر وإرسالها مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني في غضون أسبوع واحد من تاريخ نشرها إلى :
Chief of the Official Records Editing Section, room DC2-794, 2
United Nations Plaza.
وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في ملزمة مستقلة لكل لجنة من اللجان على حدة .

95-81437

افتتحت الجلسة في الساعة ١٠/١٥

المناقشات العامة (تابع)

١ - السيدة بوكوفا (بلغاريا): أكدت أن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة إذ أتاحت فرصة إحصاء ما جرى خلال تلك الفترة، فلا بد من ملاحظة أن التغييرات العميقة التي طرأت خلال السنوات الماضية قد حملت على إدراك أن السلم، والنمو الاقتصادي، وحماية البيئة، والعدالة الاجتماعية، والديمقراطية كلها مرتبطة ارتباطاً وثيقاً ويعزز بعضها البعض. ولذلك فإن اتخاذ نهج ابتكاري لفائدة التنمية أمر لا بد منه ويتعين على المنظمة، وهي المحفل العالمي الذي يمكن القيام في إطاره بدراسة المشاكل العالمية في مجموعها، لها أكثر من أي وقت مضى دور هام تقوم به.

٢ - وقالت إن المؤتمرات التي عقدتها الأمم المتحدة حديثاً في ريو وفي القاهرة وكوبنهاغن وبيجين انتهت إلى خلاصة واحدة هي أن التنمية المستدامة التي أساسها الإنسان تعتبر عاملاً أساسياً للوصول إلى السلم والاستقرار. ومن هنا تتضح أهمية متابعة القرارات وبرامج العمل المتفق عليها أثناء هذه الاجتماعات.

٣ - وأردفت قائلة إن مستقبل العالم يتوقف بدرجة كبيرة على حالة الاقتصاد العالمي. ولا بد من الشعور بالارتياح لأن هذا الاقتصاد يتقدم بسرعة أكبر مما كانت عليه سرعته في الماضي، وفي هذا الصدد، فإن التقدم السريع لعملية إدماج البلدان المارة بمرحلة انتقال في الاقتصاد العالمي تعتبر عاملاً هاماً. فالإصلاحات التي قامت بها هذه البلدان تدعو، لما اتسمت به من اتساع وتعقيد، إلى مساعدة من المجتمع الدولي. وتأمل بلغاريا أن تواصل الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة دعم أعمالها لفائدة عملية الانتقال.

٤ - لقد بذلت بلغاريا جهوداً حازمة لتوجيه اقتصادها نحو السوق، وذلك بغية الاندماج في الاقتصاد العالمي، وفي الهياكل الاقتصادية الأوروبية بوجه خاص. وقد اعتمدت الحكومة الجديدة نتيجة للاستقرار التدريجي الذي أحرزه اقتصاد بلدها برنامجاً يتسم بالطموح يهدف إلى تخفيض معدل التضخم، ووقف انخفاض الإنتاج وإعادة تكوين مدخراتها من العملة الأجنبية.

٥ - ولا شك أن البلد لا يزال، رغم خطوات التقدم الحقيقية التي أنجزها، يواجه مصاعب كبيرة: مصاعب ترجع بوجه خاص إلى استمرار الطابع غير المواتي للبيئة الاقتصادية الخارجية، التي نشأت عن التطبيق الصارم للجزاءات التي فرضها مجلس الأمن على يوغوسلافيا.

٦ - وقد انعكس فرض الجزاءات كما أشار إلى ذلك الوزير الأول، بالنسبة لبلغاريا في خسائر تجاوزت بكثير نسبة ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام ١٩٩٥. وتجاوزت الخسائر التي تكبدها الاقتصاد خلال الفترة الممتدة حتى نهاية سنة ١٩٩٤ بما يزيد على ٦ بلايين من الدولارات. والقطاع الذي تضرر أكثر من غيره هو القطاع الصناعي (تجاوزت خسائره ٣ بلايين من الدولارات).

٧ - ويضاف إلى ذلك الخسائر المباشرة التي تترتب على وقف الواردات من يوغوسلافيا والصادرات إليها، واضطراب التبادلات التجارية باتجاه أوروبا الوسطى والغربية ومنها، التي تجاوزت بليونين من الدولارات للفترة من ١٩٩٢-١٩٩٤ - أي ما يعادل ٢٢ في المائة من الناتج القومي الإجمالي لبلغاريا لعام ١٩٩٤. وقد تأثرت نتيجة لذلك ليس فقط عملية الاستقرار الاقتصادي الشامل للبلد على المديين القصير والمتوسط وإنما أيضا على المدى الطويل.

٨ - وستؤدي ضرورة الاقتراض على أساس عاجل بشروط غير تمييزية عاجلا إلى خروج رؤوس أموال هائلة، مما يضر بصورة خطيرة آفاق الاستقرار المالي والاجتماعي.

٩ - وأشارت المتحدثة إلى المادة ٤٩ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على أن أعضاء الأمم المتحدة يتضافرون "على تقديم المعونة المتبادلة لتنفيذ التدابير التي قررها مجلس الأمن" وأعربت عن الأمل أن تساعد منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي بلدها للتغلب على المشاكل الاقتصادية التي يجابهها من جراء التطبيق الصارم للجزاءات. وبما أن النزاع في يوغوسلافيا السابقة يبدو في طريقه إلى تسوية، فإن بلغاريا ستحاول جاهدة المشاركة الحثيثة في عملية السلم وإعادة التعمير.

١٠ - وإذ تأمل بلغاريا تحقيق المزيد من التقدم على طريق الإصلاحات الهيكلية، فإن احتياجاتها في مجال الاستثمارات المباشرة والموارد من أجل تمويل المشاريع وإتاحة الوصول السهل إلى الأسواق قد أصبحت ذات أهمية أكبر. وهي تولي أهمية ذات أولوية لإدماجها في الاتحاد الأوروبي وتأمل تعزيز روابطها التجارية مع بلدان مجموعة الـ ٢٤ وبلدان الجمعية الأوروبية للتبادل الحر. كما أنها ترحب بتحرير قيود التجارة العالمية وبإنشاء المنظمة العالمية للتجارة التي ستقوم بدور هام لتحقيق تكامل الاقتصاد العالمي.

١١ - وتؤيد بلغاريا بحزم كل جهد يهدف إلى تكامل جنوب شرقي أوروبا. وفي هذا الصدد، سيُعقد قريبا في صوفيا مؤتمر وزاري يبحث التدابير الواجب اتخاذها بغية تعزيز الاستقرار الاقتصادي عن طريق تنمية مستدامة. كما يتوقع عقد حلقة دراسية لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا تركز للهيكل الأساسية عبر أوروبا بغية تحقيق الاستقرار والتعاون لمنطقة البحر الأسود في العاصمة. ويرجى أن تساهم هذه الاجتماعات في وضع استراتيجية إقليمية شاملة لجنوب شرقي أوروبا.

١٢ - السيد لارين (شيلي): أكد الأهمية التي تكتسيها دورة الجمعية العامة الخمسون التي ستسمح بمعالجة المسائل من خلال زاوية جديدة. فظاهرة عولمة الاقتصاد قد ولدت آمالا، حيث أن تطوير العلاقات التجارية يتوقع أن يؤدي إلى الإسراع بالتنمية الاقتصادية العالمية. وقد ظهرت أمام هذه الآفاق الجديدة مستلزمات جديدة: ينبغي فعلا تأمين تنسيق أفضل للسياسات ولا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو من الآن فصاعدا أن تتخذ قراراتها في مجال الاقتصاد الكلي مراعية فقط مصالحها الداخلية الخاصة. والاقتصاد الدولي المترابط يفترض وجود تنسيق وتعاون كأمرين ضروريين. وذكر المتحدث في جملة المسائل التي يجب إدراجها في جدول الأعمال الجديد للجنة تدفقات رؤوس الأموال الدولية، ودور المؤسسات المالية الدولية وقال إن عمل

هذه الأخيرة يجب أن يكون عاما وغير تمييزي بحيث تطبق جميع البلدان تدابير التكيف التي تقترحها تلك المؤسسات. ويتطلب الاقتصاد العالمي انضباطا من جانب جميع الأطراف الدولية المعنية. وحتى الآن فإن البلدان النامية هي التي قامت على أحسن وجه بالاصلاحات المتصلة بعملية التكيف الهيكلي؛ ولذلك يتعين على البلدان الصناعية القيام كأمر ضروري بمساعدة الجهود التي تبذلها البلدان النامية وأن تقدم براهين محسوسة على أنها ستحترم الاتفاقات المبرمة في إطار مجموعة الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة "الغات" ولا سيما في ميادين تقديم الدعم للزراعة. وإن مفهوم التعاون، في هذا السياق الجديد، يتخذ أهمية جديدة ويتعين من الآن فصاعدا أن يخرج عن الأطر المحدودة للمساعدة الضيقة إلى حد بعيد. ويجب في مواجهة عولمة الاقتصاد، إعادة النظر في كفاءات التعاون الدولي التقليدي.

١٣ - ويلاحظ مع ذلك أن هناك بعض المبادرات التي تهدف إلى تخفيض دور التعاون وذلك عن طريق تخفيض المبالغ والجهات التي تتوجه إليها المساعدة الإنمائية الرسمية. بيد أن مشاكل التخلف الاقتصادي تحدث اليوم آثارا مباشرة فورية في السوق العالمية ومن الضروري أن يدمج الاقتصاد العالمي في الشبكات الاقتصادية الشرائح المحرومة التي لا تزال على هامش الاستهلاك.

١٤ - واستطرد قائلا إن عملية إصلاح منظومة الأمم المتحدة يجب أن تسمح بعملية أكثر فعالية وخاصة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. وإن تخفيض التعاون لفائدة التنمية سيكون خطأ فادحا. وقد بينت المؤتمرات العالمية التي عقدت حديثا أن المصاعب مشتركة ويعاني منها المجتمع الدولي قاطبة وأنه يجب بذل جهود لتسويتها بواسطة مجهودات جماعية. وقد أمكن من ناحية أخرى ملاحظة أنه لم تؤد أية التزامات اتخذت في السنوات الماضية إلى الإنجازات المتوقعة منها. فلم يقدم للتعاون الدولي ما يكفي من الموارد ووجدت تعليقات أكثر من اللازم لتبرير القلة الواضحة في العزيمة السياسية. ولهذا فإنه لا بد لمنظومة الأمم المتحدة أن تحرص على متابعة الالتزامات المتخذة وذلك بوجه خاص بمناسبة النظر في الأنشطة التنفيذية التي تجري مرة في كل ثلاث سنوات.

١٥ - ومن المهم الآن تنفيذ برنامج للتنمية ويبدو أن هناك توافق رأي بهذا الشأن. والمرحلة الجديدة التي ستبشرها الأمم المتحدة تعتبر أساسا مرحلة عمل. ويجب أن تترجم الإعلانات والالتزامات المتخذة إلى واقع عملي وتحقيقا لذلك يجب أن تكون هناك عزيمة سياسية. وتتيح الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة إمكانية لم يسبق لها مثيل لاعتماد برنامج عمل من أجل التنمية.

١٦ - السيد غيلان (بيرو): أكد أن جدول أعمال اللجنة يندرج مباشرة في المهمة التي أوكلتها إليها الأمم المتحدة والتي تتعلق بالأمن والسلم في العالم وتهدف أساسا إلى توفير ظروف حياة أفضل لجميع السكان. وأضاف أن المؤتمرات التي عقدت في السنوات الأخيرة في ريو دي جانيرو، وفي القاهرة، وفيينا، وكوبنهاغن، وبيجين أسفرت عن خطط للعمل وعن التزامات تهم مباشرة اللجنة، من حيث أنها تهدف إلى تحسين نوعية الحياة للجميع وخاصة لأفقر الناس منهم وأضعفهم.

١٧ - وتتيح الذكرى السنوية الخمسون لإنشاء الأمم المتحدة فرصة لتحديد الموضوعات ذات الأولوية بالنسبة لبرنامج عملها المقبل أمام التغييرات التي يشهدها الوضع الدولي. كما يتيح قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المتعلق بإعادة تشكيل المنظمة وتنشيطها وكذلك القراران ٢٦٤/٤٥ و ٢٣٥/٤٦ يتيحان إطارا مناسباً في هذا الصدد.

١٨ - وقال إن من بين المسائل الأساسية التي يجب أن تعالجها اللجنة، لا بد من ذكر تلك التي تتعلق بالتدفقات المالية الدولية وهي مرتبطة بوجود الاختلال والضعف التي تعاني منها الأسواق، ودور مؤسسات بريتون وودز. ولا بد من وضع آليات تسمح بإنشاء الظروف الملائمة لاستقرار تدفقات رؤوس الأموال الخاصة والدفاع عن مصالح البلدان النامية.

١٩ - ومن بنود جدول أعمال اللجنة هناك بند هام وهو الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسة الأنشطة التنفيذية. ويجب على جميع البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية أن تعمل جاهدة على أن يكون أداء صناديق المنظومة وبرامجها أداءً فعالاً. وهناك مسؤوليات تقع على الجهات المانحة ويجب عليها من جهتها أن تسهم في هذه الصناديق والبرامج.

٢٠ - وقال إن مشكلة الديون الخارجية ترتبط بمشكلة العلاقات التجارية. وبينما تبذل البلدان النامية جهوداً هائلة من أجل فتح أسواقها وجلب استثمارات ورؤوس أموال البلدان الصناعية، فإنها تجد صعوبات في دخول منتجاتها إلى أسواق دول ثالثة ذلك بسبب ما تطبقه هذه الأخيرة من تدابير حمائية، مسيئة بذلك إلى إزدهار البلدان النامية الاقتصادي.

٢١ - وتؤيد بيرو جميع المبادرات المتخذة في إطار منظومة الأمم المتحدة والتي تخص العلاقة بين حماية البيئة والتنمية كما تؤيد مفهوم التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، يرحب بالعمل الذي اضطلعت به لجنة التنمية المستدامة.

٢٢ - ومما يؤسف له أن قلة الموارد المالية ما زالت تقف عقبة في طريق تطبيق برنامج العمل للقرن ٢١. فلا بد من القيام سريعاً بتنفيذ الالتزامات وخاصة تلك التي وردت في الفصل ٣٣ من البرنامج، وتلك التي لها علاقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية بمستوى ٧,١ في المائة من الناتج القومي الإجمالي. كما أن مسألة نقل التكنولوجيا تعتبر مسألة ذات أهمية كبرى ينبغي للجنة أن تعيرها اهتماماً خاصاً في المستقبل.

٢٣ - السيد مُهد حسن (ماليزيا): لاحظ أن الموارد اللازمة لأنشطة التنمية تنخفض بصورة مطردة الأمر الذي سيجعل من الصعب جداً متابعة مختلف المؤتمرات العالمية التي انعقدت حديثاً وتطبيق القرارات التي اتخذت في هذا الإطار.

٢٤ - وينبغي للجنة الثانية أن تجدد بنفسها نشاطها وذلك لإيجاد حلول لمشاكل التنمية؛ ويجب عليها أن تقوم بدور أولي في رسم السياسات وأن تحرص على أن يتم تطبيق الالتزامات تطبيقاً تاماً. ولا ينبغي أن تسمح لنفسها بأن توضع على الهامش فيما يتعلق بمسائل التنمية الاقتصادية على المستوى العالمي.

٢٥ - وواصل قائلاً إن التعاون لفائدة التنمية يقوم على أساس أفكار مشتركة، ذلك أن وضع نظام شامل منصف ومنتسم بالشفافية يسهم في التقدم وفي إيجاد الموارد الكافية. غير أن الإرادة السياسية بتوفير مساعدة للتنمية قد نقصت مما أدى إلى خفض الموارد. ومما يؤسف له أن المناقشات التي تهدف إلى تحقيق توافق الآراء تدور في معظم الأحيان في حلقة لا خروج منها.

٢٦ - إن الأمم المتحدة لا يسعها أن تتجاهل مصير أولئك الذين يعيشون في حرمان أكثر من غيرهم ويعانون من فقر فظيع. ويجب أن يتجه الاهتمام إلى ما وراء المسائل الديموغرافية وإدارة الموارد الطبيعية في البلدان النامية إذا كان المقصود هو اعتماد نهج شامل لمشاكل التنمية. ويجب على المنظمة أن تعمل جاهدة على معالجة أوجه الاختلال وقلّة الشفافية في النظام الاقتصادي العالمي ويجب أن تحرص على أن تأخذ في الاعتبار القرارات الهامة المتخذة على المستوى العالمي آراء واهتمامات جميع البلدان وخاصة البلدان النامية.

٢٧ - ولا مناص من إصلاح مؤسسات بريتون وودز. فهذه المؤسسات وإن كانت جزءاً من منظومة الأمم المتحدة إلا أنها اكتسبت استقلالاً ذاتياً يسمح لها بالتنصل من تقييمات الأمم المتحدة. ولهذا فلا بد إذا من إعادة النظر في طريقة عمل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي باعتبار التطور الذي شهده الاقتصاد العالمي والأهمية الاقتصادية لبعض البلدان. وينبغي لهذه المؤسسات أن تعيد تقييم استراتيجيتها وأولوياتها بغية الاستجابة لاحتياجات البلدان النامية. كما يجب أيضاً تعزيز التنسيق مع هيئات الأمم المتحدة الأخرى.

٢٨ - وفي الوقت الذي تحتفل فيه الأمم المتحدة بالذكرى السنوية الخمسين لإنشائها فلا بد من اتخاذ بعض التدابير لمعالجة مشكلة الأزمة المالية التي تؤثر بوجه خاص على أنشطة التنمية. فالهدف المتمثل في توفير مساعدة إنمائية رسمية بمستوى ٠,٧ في المائة لا يزال بعيداً عن بلوغ هذا الهدف حتى وإن كانت بعض البلدان قد احترمت التزاماتها في هذا المجال، ولا تزال الضجوة تتسع بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية تعتبر مورداً أساسياً لهذه البلدان الأخيرة ذلك لأنها تساعد على وضع الهياكل الأساسية اللازمة في مجال التنمية لكن يجب تكميل هذه الموارد بأموال ترد من مصادر أخرى.

٢٩ - ومن أجل التصدي لتحديات التنمية، يجب إصلاح النظام الدولي والاجراءات التي يتم بها اتخاذ القرارات ووضع إطار جديد للتعاون الدولي في مجال التنمية. ويجب على البلدان المتقدمة النمو أن تتطرق للمشاكل في مجال التنمية بكيفية شاملة ومخلصة وذلك لمساعدة البلدان المحرومة وتعزيز العلاقات بين الأغنياء والفقراء. لقد شجعت العولمة على الترابط. ويجب الآن إنشاء شراكة وحل المشاكل المشتركة

بتوفير إمكانات جديدة تفرض مشاركة جميع الأطراف المعنية. والمهم هو تنمية الموارد البشرية. وسيظل رفع كفاءة هذه الموارد وتعزيز معارفها وروحها الابتكارية حجر الأساس للاستراتيجية التي اعتمدها ماليزيا في مجال التنمية.

٣٠ - السيد امبانا (جنوب افريقيا): لاحظ أن الأمم المتحدة أسهمت خلال الخمسين سنة من وجودها بكيفية هامة في نهوض عالم أفضل. كما ساعدت على هزم الفصل العنصري ويجب عليها الآن أن تركز اهتمامها على مكافحة الفقر وخاصة في افريقيا ولتحقيق ذلك يجب النهوض بالتنمية.

٣١ - وأردف قائلاً إن جنوب افريقيا وإن كانت عضوا في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية منذ قليل فإنها تعترف بالدور الأساسي الذي تقوم به هذه المنظمة في مجال التجارة والتنمية. ويعتبر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، نظرا لما أنجزته جولة أوروغواي للمفاوضات التجارية ونظرا لإنشاء المنظمة العالمية للتجارة، مؤسسة من مؤسسات الأمم المتحدة الرئيسية التي تركز أنشطتها على التنمية وتهدف الى توسيع التعاون التقني وتشجيع النمو الاقتصادي.

٣٢ - ولقد قبل مجلس التجارة والتنمية العرض الذي تقدمت به جنوب افريقيا لاستضافة الدورة التاسعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لعام ١٩٩٦. ومن الضروري القيام فعلا بوضع إطار للتعاون والتنمية من أجل إنعاش نمو افريقيا ومنع تهميشها.

٣٣ - وقال إن ما يرغب فيه هو أن يعزز التعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية. وإنه الى جانب عولمة الاقتصاد يعتبر إنشاء مجموعات اقتصادية اقليمية أحد الحقائق الرئيسية الجديدة. وتشترك جنوب افريقيا اشتراكا نشطا في أنشطة بعض هذه المجموعات؛ وهي عضو بوجه خاص في مجتمع التنمية للجنوب الإفريقي وذلك لأنها تعرف أن نمو واستقرار المنطقة يقومان على الترابط والتعاون.

٣٤ - وينبغي أن تستطيع البلدان النامية الحصول بسهولة أكبر على المبتكرات الجديدة في ميادين العلم والتكنولوجيا. كما أنه من المهم استحداث تقنيات تتماشى مع وضعها الخاص وقد انضمت جنوب افريقيا، اعترافا منها بأهمية التعاون بين الجنوب والجنوب، الى الاتفاق الذي ينص على إنشاء مركز للجنوب يعمل بوصفه معهدا للبحوث.

٣٥ - واعتمدت جنوب افريقيا فيما يخص حماية البيئة عدة تدابير هامة من أجل ترشيد جدول أعمال القرن ٢١. وانضمت حديثا الى اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف وهي مسألة تكتسي أهمية ذات أولوية بالنسبة لبلدان المنطقة وصدر أيضا قانون يسمح للبلد بتصديق الاتفاقية المعنية بالتنوع البيولوجي.

٣٦ - واعترف المتحدث بقيمة مختلف الصكوك الدولية التي وضعت من أجل بلوغ أهداف جدول أعمال القرن ٢١، وأكد أن تنشيطها يشكل عبئا مرهقا للبلدان النامية التي لا تملك وسائل تطبيق هذه الاتفاقات. وقال إنه ينبغي أيضا تنسيق ما للبلدان من سياسات تجارية وبيئية وذلك لكي يتسنى الاضطلاع بعمل متفق عليه. وينبغي أيضا منح اهتمام خاص لاحتياجات البلدان النامية في مجال التنمية وذلك لتأمين حماية البيئة.

٣٧ - وترى جنوب أفريقيا أن مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) المتوقع عقده عام ١٩٩٦ سيكون بالنسبة للبلدان النامية فرصة لبحث مسألة تحقيق حصول الجميع على سكن والحصول على ما يوفر الظروف لحياة آمنة.

٣٨ - وفيما يتعلق بحقوق المرأة قال إن مرحلة هامة قد تحققت بإدماج المرأة في إعلان حقوق المواطن. وقد شاركت جنوب أفريقيا في مؤتمر بيجين والتزمت التزاما صارما بتطبيق برنامج العمل المعتمد بهذه المناسبة.

٣٩ - وختم كلمته قائلا بأن إعادة قبول جنوب أفريقيا عضوا في المجتمع الدولي مباشرة قبل الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة ينطوي على قيمة رمزية. وقال إنه يرجى أن تستمر البلدان في الاعتراف بأهمية أنشطة الأمم المتحدة من أجل التنمية، في هذا الوقت الذي أصبح فيه التأمل وإحصاء الانجازات موضوع الوقت.

٤٠ - السيد شاه (الهند): لاحظ أن الاقتصاد الدولي يتميز في الوقت نفسه بجوانب إيجابية - توسع دولي في معظم البلدان المتقدمة النمو، ومعدل نمو مرتفع في كثير من البلدان النامية، وتطور محسوس للتجارة العالمية - وجوانب سلبية - بطالة مستمرة وفقر وتخلف اقتصادي. ولهذا يجب تشجيع نمو متواصل للاقتصاد العالمي واعتماد تدابير خاصة لفائدة البلدان النامية، وذلك لمساعدتها بوجه خاص على تنمية مواردها البشرية وتحسين مؤهلاتها التقنية والقيام باستثمار أوسع في القطاع الاجتماعي وقطاع البيئة.

٤١ - وأكد أن مسألة متابعة المؤتمرات مسألة جوهرية. وقال إنه إذا كانت لجنة التنمية المستدامة آلية تعمل بكيفية منطقية بالقدر الكافي بالنسبة لمتابعة جدول أعمال القرن ٢١، فإن متابعة مؤتمر القمة للتنمية الاجتماعية تبدو أنها في طريق مسدود. وكذلك لجنة التنمية الاجتماعية فإنها لم تحدد حتى الآن برنامج علم موثوق. ومما يؤمل أيضا أن يتم قبل نهاية السنة تسوية مسألة عضوية اللجنة المعنية بالسكان والتنمية. وتحظى مسألة تنوع البلدان النامية وتصنيفها في مجال الحصول على المساعدة والشروط التفضيلية بأهمية أكبر في مجال التعاون الدولي من أجل التنمية. وقال إن القرارات في هذا الميدان غالبا ما تتخذ من جانب واحد ولا تستند الى معايير موضوعية. وقد اقترح بعضهم نتيجة لتخفيض الموارد المخصصة في باب المساعدة الانمائية الرسمية، الحد فعلا من الحصول على الموارد وعلى الترتيبات التفضيلية لعدد صغير من البلدان النامية. بيد أن جميع هذه البلدان تواجه مشاكل مشتركة ومنها بوجه خاص الفقر.

٤٢ - ويجتهد البعض منذ قليل على تحويل مسؤولية التعاون الدولي لفائدة التنمية الى القطاع الخاص. وإذا كان ولا بد من الترحيب بزيادة التدفقات المالية الخاصة في البلدان النامية، فإنه ينبغي مع ذلك اعتماد تدابير أخرى للإسراع بتوجيه الاستثمارات الخاصة نحو البلدان وتوزيعها بصورة أوسع على المناطق والقطاعات. وينبغي للمؤسسات المالية الدولية التفكير في اللجوء، لهذا الغرض، الى نظم للضمانات والتمويل المشترك والتأمينات. وينبغي أيضا تنمية الموارد البشرية وتطوير الهياكل الأساسية وذلك لجلب الاستثمارات الأجنبية. ومن المرغوب فيه أيضا وضع شبكات للسلامة تهدف الى حماية برامج التنمية من التسربات المفاجئة لرؤوس الأموال الخاصة.

٤٣ - واستطرد قائلا إن معظم البلدان النامية أدخلت إصلاحات تتجه نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة وقوانين الاستثمار مما قد يكبلها بقيود ومنحت مزيدا من الحرية للقطاع الخاص. ويتوقف اقتصادها حاليا على التقلبات في الظروف الاقتصادية العالمية؛ وينبغي للجنة الثانية في هذا الصدد أن تنظر في مسألة معرفة ما اذا كانت قد اتخذت تدابير كافية للحد من أثر الشكوك التي تترتب على تلك التقلبات على هذه البلدان. وينبغي أن تستطيع البلدان النامية المشاركة بقسط وافر في وضع سياسات الاقتصاد الكلي وفي التنسيق على المستوى العالمي.

٤٤ - وواصل قائلا إن الهند اضطلعت بإصلاحات اقتصادية على نطاق واسع؛ فك القيود بالتحول الى القطاع الخاص، تحرير القطاع الخارجي، تشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وعلى الرغم من أن هذه التدابير قد اتخذت في وقت كانت فيه الظروف الاقتصادية تتدهور، فإن البلد قد نجح في تضيق التضخم وفي وقف العجز في الميزان التجاري. وقد زادت الصادرات بصورة محسوسة وكذلك الاحتياطي من العملة الأجنبية. ولكن لا يزال هناك الكثير مما يجب عمله لتحقيق استقرار الحالة، ولتحقيق ذلك لا بد من تعاون البلدان المتقدمة النمو في هذا المجهود.

٤٥ - وينبغي للمجتمع الدولي أن يضع، في سبيل تعزيز عملية التنمية، إطارا دوليا ييسر وصول البلدان النامية الى التكنولوجيات. قد وضع فعلا قواعد وآليات لتحرير التجارة ولهذا يجب استبعاد أي عمل من جانب واحد ورفض كل التدابير الحمائية.

٤٦ - ويجب أن تمنح الأمم المتحدة أهمية أكبر لفلسفة التنمية وضمان توازن أفضل للأفكار وللتأثيرات وهو ما يسميه الوزير الأول للهند بـ "الطريق المتوسط" معترفا بذلك أنه ليس هناك سوى حل واحد لمشاكل تنمية جميع المجتمعات وأنه يجب تجنب جعل عملية التنمية تخضع لاعتبارات سياسية.

٤٧ - ولقد أصبح التعاون بين الجنوب والجنوب استراتيجية موثوقة ومقبولة ولازمة؛ فقد حققت بعض البلدان خطوات تقدم هامة وذلك بتعزيز تكامل أنشطتها في ميادين الانتاج والتجارة ويجب على الأمم المتحدة أن تجد الوسائل لتجعل من هذا التعاون عنصرا هاما للانطلاق الاقتصادية.

٤٨ - فوضع خطة للتنمية يساعد على اعتماد نهج شامل للتنمية على المدى الطويل. ولا يسمح هذا النص بتحقيق أكثر مما تم الاتفاق عليه أثناء المؤتمرات الأخيرة؛ ولهذا لا بد من استخدام إطاره لتركيز الاهتمام على تطبيق الترتيبات المتفق عليها.

٤٩ - وختم بقوله إن الأمم المتحدة لها بحكم طابعها العالمي دور فريد تضطلع به في مجال التنمية. يجب عليها في سبيل تعزيز مصداقيتها أن تأخذ بالاعتدال في النهج القائم على اقتصاد السوق والتمويل الذي تدعو اليه جهات من ناحية أخرى وإدماج التنمية في أنشطتها لحفظ السلم والأمن الدوليين.

٥٠ - السيد أموريم (البرازيل): أشار الى أن الآفاق الاقتصادية للبلدان النامية كانت تحوط بها في السنة الماضية ظروف تتسم بالتفاؤل والثقة وهو ما أكدته التوقيع على اتفاقات هامة منها الوثيقة الختامية لمراكش، وعقد مؤتمرات رئيسية، مثل مؤتمر القاهرة. وقد حققت التنمية الاجتماعية فعلا، منذ ٥٠ عاما، تقدما حتى في البلدان النامية، كما يشهد على ذلك امتداد طول العمر، وانخفاض معدلات وفيات الأطفال، وخطوات التقدم في مجال التربية وازدياد الانتاج العالمي أو تحسين مستوى المعيشة الناتج عن فترات نمو متصلة.

٥١ - غير أنه لا تزال هناك فوارق فاضحة فيما بين البلدان وداخل المجتمعات نفسها. فالبلدان النامية التي يعيش فيها ٧٥ في المائة من سكان العالم لا تحظى بسوى ١٦ في المائة من الدخل العالمي. وأكثر من بليون نسمة لا يحصلون على الخدمات الاجتماعية الأساسية والبطالة ضاربة أطنابها في البلدان المتقدمة النمو التي يبلغ فيها عدد العاطلين عن العمل ٣٤ مليون نسمة.

٥٢ - ولهذا تفرض مسألة التنمية وخطة للتنمية تفكيرا جديدا على المستوى العالمي لأنهما يكتسيان أهمية كبرى في هذا المجال. وبرزت بارامترات جديدة ألا وهي نهاية الحرب الباردة واتسام الظواهر الموجودة في العالم بالشمولية وازدهار البيئة واحتلال التنمية الاجتماعية مكان الصدارة. لكن العامل الذي يشير أكبر قلق هو معدل البطالة المرتفع في البلدان المتقدمة النمو الذي يرجع استنادا الى الرأي العام الى العجز المتزايد إزاء مفهوم التنمية والعداء لتحرير التبادلات وتطور صادرات الجنوب نحو الشمال. بيد أن هذا التفسير في حالة ما إذا تحققت له الغلبة، فإن نظام التبادلات الدولي الناشئة عن مفاوضات باراغواي سيكون معرضا للتهديد.

٥٣ - واستطرد قائلاً إن هناك عددا من الاقتصادات ذات الأهمية المتوسطة قد تعرضت في السنوات الأخيرة أكثر فأكثر لعدم استقرار الأسواق المالية وللتقلبات المفاجئة في معدلات الصرف وحركة رؤوس الأموال نتيجة لاندماجها المتزايد في الاقتصاد العالمي. وهذا هو المجال الذي يتطلب تعاونا بين السلطات التي تتحكم في شؤون النقد خاصة بين الأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز بغية تحقيق تنسيق أفضل لسياسات الاقتصاد الكلي الدولية.

٥٤ - ويجب على المنظمة لكي تواجه جميع هذه التحديات أن تأخذ في اعتبارها مختلف أبعاد التنمية وبوجه خاص الأبعاد الاجتماعية والبيئية. غير أنه لا يمكن أن يكون هناك تنمية مستدامة أساسها الإنسان ما دام حل المشاكل التجارية والمالية والتكنولوجية لم يتحقق، كما ستظل الالتزامات التي اتخذت بمناسبة المؤتمرات الكبيرة حبرا على ورق ما لم تتحقق بيئة اقتصادية مبشرة بنتائج. ولهذا يجب على الأمم المتحدة أن تنشط الحوار مع المؤسسات المالية سواء منها الهيئات المنبثقة من اتفاقات بريتون وودز أو المنظمة العالمية للتجارة لضمان إدارة أفضل للاقتصاد العالمي ولمعالجة أحسن لجميع ملفات الأموال.

٥٥ - وينبغي إيلاء الأولوية للبلدان الضعيفة أكثر من غيرها، والتي ما زال مصيرها يزداد خطورة كما يشهد على ذلك الانخفاض العام لنصيب الفرد من الدخل وانتشار الفقر بين السكان. ويجب بالإضافة إلى اعتماد تدابير لمساعدة محسوسة والقيام بمجهود التعاون بين الجنوب والجنوب، أن تؤخذ في الاعتبار احتياجات مجموع البلدان النامية بحيث أن هذه البلدان التي حققت شيئا من التقدم لا تتراجع لتنضم إلى صف أقل البلدان نموا.

٥٦ - وختم كلمته قائلا إنه يجب على المنظمة أن تعطي لنفسها الوسائل للقيام بعمل فعال لمواجهة ما تتسم به الاهتمامات الاقتصادية والاجتماعية في العالم من تعقيد متزايد. وينبغي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يؤكد دوره من جديد عن طريق تفاعل أكبر مع مختلف اللجان والوكالات المتخصصة والهيئات المنبثقة من اتفاقات بريتون وودز والمنظمة العالمية للتجارة. وينبغي لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية واللجان الاقتصادية الإقليمية من جهتها أن تواصل القيام بدورها بوصفها مراكز للدراسة والاتصال.

٥٧ - السيد برند إيرغاست (جامايكا): قال إنه يجب تعزيز دور الأمم المتحدة في إطار عملية إعادة التشكيل والتنشيط، وذلك سواء في ميدان تعزيز السلم والأمن الدوليين أو في ميدان تعزيز الأمن الدولي من أجل التنمية. وأن موضوع التنمية هذا يتسم بأهمية أكبر لا سيما أمام ما يشاهد من عولمة متزايدة للاقتصاد وأمام الإدراك المتزايد للروابط القائمة بين المجالين الاقتصادي والاجتماعي. ولهذا يجب أن توضع من جديد المسائل الرئيسية المتعلقة بالنمو الاقتصادي مثلها مثل التبادلات الدولية والشؤون المالية الدولية والديون الخارجية والوصول إلى العلم والتكنولوجيا في مكان الصدارة ضمن الأولويات.

٥٨ - وأردف قائلا إن الخطة من أجل التنمية تشكل في مجال التعاون المتعدد الأطراف نقطة مرجعية مفيدة من حيث أنها توفر قاعدة لاستراتيجية انمائية مستدامة ومبادئ توجيهية بقصد تطبيق الالتزامات الدولية، في هذا المجال، ولكن يجب بذل مزيد من التأكيد على مسألة تخفيض الفوارق.

٥٩ - بيد أنه لا يمكن تحقيق أي تقدم في هذا المجال إذا ما ظلت البلدان مثقلة بعبء الديون الخارجية التي تشكل منذ ١٠ أعوام أحد العقبات الرئيسية للتنمية. والذي يعتبر أخطر من ذلك هو أن البلدان النامية يجب أن تواجه في الوقت نفسه خدمة الديون وانخفاض تدفق الموارد الخارجية. ولا بد من أن يلتزم في

هذا الصدد باحترام أحكام قرار الجمعية العامة ٩٤/٤٩ والذي يدعو الى تعزيز التعاون الدولي بغية تسوية مشكلة الديون الخارجية للبلدان النامية تسوية دائمة.

٦٠ - وتلاحظ جامايكا بقلق أنه لم يقدم أي اقتراح هام للتخفيف من الديون على أساس متعدد الأطراف حتى سنة ١٩٩٦ وأن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي قد رفضا تأجيل ديون البلدان الأفقر التي كان ينبغي مع ذلك أن تأخذ في الاعتبار احتياجاتها وذلك عن طريق مشاورات تجري بين مجموعة الـ ٧٧ ومجموعة الـ ١٥ ومجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة.

٦١ - وتطرق لمسألة الأنشطة التنفيذية التي يجب على اللجنة أن تدرسها مرة في كل ثلاث سنوات وهي الأنشطة التي أصبحت الموارد لغائدها تزداد ندرة أشار وفد جامايكا الى أحكام قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ والتي تنص على أنه يجب القيام في إطار إصلاح شامل توفير الموارد للأنشطة التنفيذية من أجل التنمية بصورة يمكن توقعها وبصورة مستمرة وأمونة وتناسب مع الاحتياجات المتزايدة للبلدان النامية. وينبغي أن يؤدي هذا الإصلاح الى دينامية جديدة بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن التي تضمن تعزيز ولاياتها فعالية أكبر. وينبغي بالإضافة الى ذلك إنشاء آلية متكاملة على مستوى المنظومة لضمان متابعة دورية المؤتمرات الكبيرة التي يجب أن يضاف إليها مؤتمر المستوطنات البشرية (الموئل الثاني) الذي ينبغي أن يشجع التعاون الدولي في ميدان السكن.

٦٢ - وينبغي تشجيع التعاون بين الجنوب والجنوب الى جانب التعاون بين الشمال والجنوب لأن ذلك سيسمح بمزيد من الاكتفاء الذاتي ويشجع النمو الاقتصادي والتنمية. وينبغي للجنة الثانية من جهتها أن تركز أعمالها على هذا الموضوع الكبير وهو موضوع التنسيق والتعاون.

٦٣ - السيد تيورك (سلوفينيا): قال إن غالبية كبيرة من البلدان قد أدركت ضرورة إصلاح الأمم المتحدة وتعزيز دورها في العلاقات الدولية. ويعتبر النظر في تطبيق قرار الجمعية العامة ١٦٢/٤٨ المتعلق بإعادة تشكيل المنظمة وتنشيطها جانبا من أهم جوانب المجهود المضطلع به في هذا الميدان. ويجب أيضا النظر في هذا السياق، في ترشيد برامج عمل الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وتعزيز تنسيق الأنشطة التنفيذية. ولقد اقترح في هذا الشأن إعادة النظر في مسألة الإبقاء على المناقشة العامة في اللجنة الثانية. ولئن كان من المعترف به عموما أن المناقشات التي تجري داخل اللجنة يجب أن تكون وجيزة وموجهة صوب أهداف معينة، فإن هذه المناقشة تظل، على الرغم من ذلك، الإطار المناسب الذي يسمح للوفود بالتفكير في عدد من المسائل العامة.

٦٤ - وأردف قائلا إن سلوفينيا كرست، منذ حصولها على الاستقلال عام ١٩٩١، جهودها للتكيف الهيكلي ولتثبيت الاقتصاد الكلي. فقد سجل الاقتصاد، منذ عام ١٩٩٤، نموا غير تضخمي بنسبة تزيد على ٥ في المائة؛ ويتوقع أن يستمر هذا النمو خلال السنوات القليلة. وقد شهد البلد عام ١٩٩٥ انخفاضا جديدا في معدل التضخم وانخفاضا في البطالة الذي أصبح معدلها دون ١٠ في المائة. واضطلعت سلوفينيا في

الشهر الفارط طبقا للمادة ٨ من النظام الأساسي لصندوق النقد الدولي، بالتزاماتها فيما يخص قابلية تحويل نقودها. وبذلك يتبين أن الفترة المحددة لتحقيق تثبيت الاقتصاد الكلي كانت في حالة سلوفينيا قصيرة ولم تتطلب تعبئة موارد هامة لدى المصادر الخارجية، ولكن في سبيل الحفاظ على نمو غير تضخمي، لا بد من إدماج الاقتصاد الوطني في النظام الاقتصادي الدولي. وكل هذا يبعث على الاعتقاد بأن الفترة الانتقالية ستكون وجيزة، ولا سيما إذا ازيلت من طريقها العقبات التي تعوق مشاركة سلوفينيا في الاتحاد الأوروبي.

٦٥ - واستطرد قائلا إن المناقشة الجارية بشأن اصلاح الأمم المتحدة يجب أن تستند إلى الخبرة المكتسبة أثناء المؤتمرات الرفيعة المستوى الحديثة المكرسة لمختلف جوانب التنمية. ومما هو جدير بالذكر في هذا الصدد متابعة مؤتمر ريو المعني بالبيئة والتنمية الذي أظهر أن لجنة التنمية المستدامة هي الجهاز المركزي لتطبيق جدول أعمال القرن ٢١. وكذلك ينبغي أن يؤدي تنشيط لجنة السكان والتنمية، ولجنة التنمية الاجتماعية ولجنة مركز المرأة إلى تيسير قدر كبير من تنفيذ الالتزامات والبرامج التي اعتمدها المؤتمر المعني بالسكان والتنمية ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة. وبما أن اللجان التقنية قد اكتسبت أهمية جديدة فإنه يجب باختصار أن يعار لها اهتمام أكبر في المناقشات بشأن الاصلاح وأن يوفر لها دعم هام من أجل تحسين فعاليتها. وينبغي لهذه الأجهزة من جهتها أن تستحدث أساليب عمل جديدة بالاضافة إلى أشكال جديدة من التعاون مع العملاء غير الحكوميين. ولا بد لها من ايجاد وسائل تمويل جديدة لمشاريعها وذلك خاصة باللجوء إلى القطاع الخاص.

٦٦ - وأضاف أن سلوفينيا تؤيد فكرة خطة للتنمية تكون وجيزة وواقعية وعملية وتنطوي على ما يسهل البحث عن حلول مناسبة لمختلف المشاكل، وخاصة مشكلة العمالة. ومما يمكن أن تحققه أيضا توفير امكانيات جديدة لشراكة بين البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية. ولهذا ينبغي للخطة هذه أن تشكل مهمة ذات أولوية وأن يتم إعدادها دون تأجيل.

٦٧ - السيد دوبشيك (سلوفاكيا): قال إن السنوات الأخيرة شهدت أحداثا كبيرة كثيرة فتحت آفاقا جديدة للمجتمع الدولي في الميادين السياسية والاقتصادية والمالية على السواء. والجدير بالذكر في هذا الصدد، مؤتمر القاهرة للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع للمرأة التي لا بد للأمم المتحدة من الحرص على متابعتها.

٦٨ - ويعتبر تعزيز التعاون الدولي، في هذا السياق، أمرا ضروريا، ومن هنا تظهر أهمية الخطة للتنمية التي ينطوي المجهود المنسق في سبيلها على خمسة أبعاد - السلم، بوصفه أساس التنمية؛ والاقتصاد، بوصفه محركا للتقدم؛ والبيئة، بوصفها أساس الاستدامة؛ والعدالة الاجتماعية، بوصفها عماد المجتمع؛ والديمقراطية، بوصفها طريقا لتسهيل شؤون الدولة - وكلها جدرة بنفس الاهتمام.

٦٩ - وينبغي أن تتخذ تدابير لتعزيز الوسائل العلمية والتكنولوجية للبلدان التي يمكنها أن تؤثر بـكيفية إيجابية على الميادين الاقتصادية والبيئية وذلك خاصة فيما يتعلق بحماية البيئة والاستخدام الرشيد للطاقة وللمواد الأولية. بيد أن هذا العمل يتطلب انشاء بيئة اقتصادية دولية مواتية. وليس من الضروري القيام من أجل ذلك بتنظيم مؤتمرات عالمية جديدة. بل يمكن عقد دورات استثنائية للجمعية العامة عند الحاجة ويمكن للجنة أن توزع المهام التي يجب الاضطلاع بها بين مختلف الأجهزة وأفرقة الخبراء وغيرها من المحافل الوطنية والحكومية وغير الحكومية المهمة.

٧٠ - وأخيرا، وفيما يتعلق بتنظيم الأعمال، لا ينبغي في نظر سلوفاكيا أن تعقد اللجنة الثانية مناقشة عامة إلا مرة واحدة في كل ثلاث سنوات، ذلك أن المناقشة التي تجري على مستوى رفيع في المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة والمناقشة العامة للجمعية العامة تمنح من الفرص ما يكفي لبحث الاشكاليات الراهنة.

٧١ - السيد فولر (كندا): أكد أن الاهتمامات التي شغلت بال مؤتمر القمة لمجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في هاليفاكس تدرج في صميم المناقشة التي تجري في اللجنة والتي تتناول بوجه خاص تخفيض الديون والتخفيف من حدة الفقر وتشجيع القطاع الخاص وتركيز المساعدة لفائدة أكثر الناس حرمانا ولحماية البيئة. وقال إنه يجب على الدول الأعضاء أن تفكر في المقاصد الكبيرة لمشاريع وقتنا ويجب على الأمم المتحدة أن تبني من جديد الثقة التي كانت تحظى بها وأن تؤكد من جديد فائدة وجودها؛ ولهذا لن يستطيع أحد أن يجادل في الحاجة إلى التجديد والتكيف المؤسسي ولا أن يجادل في حاجة المنظمة إلى التكيف مع الأولويات الجديدة وإلى أن تركز على المقاصد العالمية للمشاريع؛ ويجب أيضا ضمان توزيع أفضل للمهام بقصد ايجاد تسوية فعالة للمشاكل الكبرى المحددة.

٧٢ - وأردف قائلا إن المؤتمر الحديث بشأن أقل البلدان نموا يشكل مثلا لما يمكن تحقيقه من توافق آراء فيما يخص تحديد المشاكل الرئيسية. وإن تهميش عدد كبير من البلدان ليس في مصلحة أحد. وقد أدرك المجتمع العالمي الحالة الخاصة لأفريقيا وأظهر رغبة في التغيير قد بدأت تولد فعلا تطبيقات عملية. وقال إنه فيما يخص المساعدة الانمائية الرسمية، يجب توجيه الموارد التمييزية نحو البلدان الأفقر وأن تستخدم في ترضية الاحتياجات الأساسية. ومما سيساعد على تسهيل تخفيض ديون البلدان الأفقر تنفيذ "شروط نابولي" وقيام مؤسسات بریتون وودز باعتماد نهج شامل ومرن للديون المتعددة الأطراف. وهناك إرادة واضحة تهدف إلى ما وفرته مفاوضات أوروغواي من رفع من الامكانيات لأقل البلدان نموا إلى أقصى حد. وتظل حماية البيئة موضوعا لاهتمام ذي أولوية بسبب ما له من أثر على استقرار الاقتصاد على المدى الطويل. وهذا يتطلب إدماج العوامل البيئية في عملية اتخاذ القرارات التي تمس جميع قطاعات النشاط. ويلاحظ في هذا الصدد خطوات التقدم المحرزة في ميادين التغيرات المناخية والصيد والأحراج. كما تم تحقيق تقدم محسوس فيما يخص مسائل الاستثمار التي أصبح من الآن فصاعدا معترفا بالدور المحرك للقطاع الخاص فيها، كما يتضح ذلك من برنامج عمل "كوبنهاغن".

٧٣ - ويتوقف إنجاز هذه الأهداف ليس فقط على حسن أداء من جانب الحكومات الوطنية ولكن أيضا على المساهمة التي يقدمها المجتمع الدولي. وهذا يعني بتقدير آخر توزيع المهام على أحسن وجه. ولا يهدف هذا التوزيع الى تقسيم الأنشطة بكيفية متصلبة؛ وإنما يعني "استمرارية الأعمال" التي تتطلب تعاونا بين مختلف المؤسسات. وما يهم هو جمع المعنيين الرئيسيين بغية تسوية المشاكل المشتركة. ورحب المتحدث في هذا الصدد بإنشاء أفرقة عاملة يختص كل منها بموضوع معين وتضم أعضاء من مختلف الهيئات المعنية. ولعل من المستحسن أن تستلهم الهياكل المشتركة بين الحكومات هذه الترتيبات.

٧٤ - وتشهد هذه الاعتبارات على صحة المناقشات التي تجري في إطار الخطة للتنمية التي تشمل مواضيعها الرئيسية دور الأمم المتحدة في التنمية ومسائل الكفاءة وتحسين العلاقات مع مؤسسات بريتون وودز وتنسيق متابعات المؤتمرات الدولية الرئيسية. وترتبط هذه الموضوعات ارتباطا وثيقا بالمسائل التي ستبحثها اللجنة في دورتها الحالية. وفيما يخص التنمية بالذات فإن كندا تعتبر أن للأمم المتحدة أدوارا كثيرة تضطلع بها: دور القيام بالمداولات الذي يجب تعزيزه بالتعاون أوثق مع الأطراف المعنية الأخرى، وتنظيم دورات استثنائية واستخدام أفضل للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وينبغي في هذا الصدد إعادة النظر في دور وهيكل المناقشة الرفيعة المستوى للمجلس؛ ودور معياري - ينبغي للوكالات المتخصصة أن تلتزم في هذا الصدد بولاياتها الأصلية وأن تتجنب تشتيت جهودها؛ وأخيرا، دور "إنمائي" والذي سيكون في صميم المناقشة التي تجريها اللجنة أثناء الاستعراض في كل ثلاث سنوات للأنشطة التنفيذية؛ وستركز اللجنة في هذا الصدد على اختيار الأولويات وتنسيق الأنشطة في الميدان، وتحقيق تناسق الميزانيات وتقييم النتائج.

٧٥ - أما فيما يتعلق بالكفاءة، ليس هناك من شك في أن تعدد الأجهزة والهيئات والبرامج قد قلل من تناسق المنظومة؛ ولهذا لا بد من تعزيز الدور التنسيقي للمجلس الاقتصادي والاجتماعي وإعادة تركيز ولايات بعض الأجهزة نظرا لتطور الأوضاع وجعل برامج التنمية أكثر تماسكا؛ ولا بد أيضا من التفكير في دمج بعض البرامج ولا سيما في ميدان المساعدة الانسانية.

٧٦ - ولتحسين كفاءة المنظومة، ينبغي وضع إطار مشترك لمتابعة المؤتمرات الدولية الرئيسية. وينبغي في هذا الصدد إعادة النظر في ولاية اللجان التقنية وتحقيق الانسجام بين برامجها وإعادة النظر في دور المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه الجهاز الحَكَم. ويجب أخيرا على مختلف الأجهزة أن تقدم في كل مرحلة من مراحل المناقشة مساهمتها الفعلية.

٧٧ - ولا يسع للجنة أن تتجاهل في الدورة الحالية التغيرات الهامة التي تؤثر في جميع جوانب منظومة الأمم المتحدة وخاصة في الجانبين الاقتصادي والاجتماعي. وإن كندا التي تدرك أن نتائج المؤتمرات العالمية والخطة للتنمية تسهم في إصلاح المنظومة وتنشيطها، ستبذل من جهتها كل ما في وسعها لكي تمتثل هيئات الأمم المتحدة بقدر أكبر لولاياتها الأصلية.

٧٨ - السيد غوتياريز (كوستاريكا): قال إنه يتعين على الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لإنشائها أن تتصدى للتحديات الشديدة خاصة بما تتسم به من تناقضات بالنسبة لعملها منذ نشأتها. فهي وإن كانت قد أنشئت فعلا لتجنب مآسي حرب عالمية جديدة لقد ظلت حتى تاريخ حديث تعمل في إطار يتسم بالمجابهة نتيجة للحرب الباردة ولم يكن يمكنها قبل هذا اليوم الاضطلاع بمهمتها الأصلية.

٧٩ - ويرى وفد كوستاريكا فيما يخص التنظيم الرسمي لأعمال اللجنة أنه ينبغي التزام جانب الواقعية وتجنب اعتماد قرارات تظل حبرا على ورق. فالقرارات التي لا تطبق لا ينبغي أن يكون هناك سبب لوجودها وينبغي أن يؤخذ في الاعتبار عند صياغة أية قرارات ما ستواجهه من عقبات في الحاضر والمستقبل من أجل تنفيذها وذلك بأخذ العبرة من خبرات الماضي .

٨٠ - ومن ناحية تحديد المواضيع، ينبغي قبل كل شيء توجيه الجهود للتجارة التي هي من العناصر الأساسية للتنمية سواء في العالم المتقدم النمو أو في العالم الثالث. وفعلا، فإن فتح أسواق للبلدان الصناعية وإزاحة ما يطمس شفافيتها هما شرطان من الشروط الأساسية لتطوير التبادلات ومن المصادر الأساسية للدخل دعما للتنمية المستدامة. ولهذا يجب إزالة الأشكال الجديدة الحمائية ودعم القطاعات المنتجة للبلدان النامية عن طريق عمليات نقل التكنولوجيا من الشمال الى الجنوب. وأضاف إن هناك من الاشارات ما يؤكد قطعا أن هناك انتعاشا، غير أن ظاهرات ازدياد الترابط والعولمة لم تضيق الفجوة التي تفصل بين البلدان الصناعية والبلدان النامية ومن الضروري في الوقت الذي يجري فيه التفكير من جديد في إدارة الاقتصاد العالمي أن تؤخذ في الاعتبار مصالح البلدان الأضعف التي تضررت في الماضي من تجارب الاقتصاد الكلي، في أكثر الأحيان.

٨١ - ولا يزال الدين الخارجي عقبة في طريق التنمية والنمو الاقتصادي. ويجب أن يأخذ في الاعتبار أي جهد يتم القيام به لاعادة جدولة الديون أو لتخفيضها جوانب الأزمة في المجالين النقدي والمالي وكذلك الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتنفيذ الاصلاحات والتكيف الهيكلي دون أن يغيب عن الذهن أن البلدان ذات الدخل المتوسط التي لم تستفد من تخفيضات الديون التي منحت للبلدان الفقيرة قد تضررت بشكل خاص من هذه الاجراءات في معظم الحالات.

٨٢ - وفيما يخص تمويل التنمية، يجب أن يؤكد أن المجتمع والمؤسسات المالية الدولية قد فقدت بعدم وفائها بالتزاماتها كل ثقة فيما يخص عزمها على مساندة جهود التنمية في بلدان العالم الثالث. لقد ظل مبلغ الموارد المخصصة لهذا المجهود دون القدر الكافي سواء فيما يخص متابعة مؤتمر قمة ريو أو المساعدة الانمائية الرسمية التي لا تزال بعيدة عن بلوغ الهدف المحدد وهو ٠,٧ في المائة من الناتج القومي للبلدان المتقدمة النمو. ويجب على البلدان النامية من جهتها أن تقوم بإصلاح مؤسساتها وهيكلها الحكومية لوضع حد للفساد والنواقص في المجال القانوني وأن تضمن بذلك إدارة أفضل للموارد النادرة المتاحة لها.

٨٣ - والموضوع الرابع الذي لا بد من معالجته هو التعاون بين الجنوب والجنوب الذي لا ينبغي أن يحل محل مساعدة الشمال للجنوب وإنما ينبغي له أن يكمل تلك المساعدة. وفي هذا الوقت بالذات الذي يقوم فيه عدد لا بأس به من البلدان النامية بالتحول الى اقتصاد السوق فإن مجهود التعاون هذا والتكامل أمر ضروري. ومما يلاحظ في هذا الصدد على الرغم من الجوانب الإيجابية للمؤشرات، أنه لا يمكن أن تكون هناك تنمية في الوقت الذي يستمر فيه، في جملة أمور أخرى، الفقر والبطالة وعدم الاستقرار الاجتماعي والتسلح أو انتهاك حقوق الانسان وتستمر البيئة الدولية في وضعها السلبي.

٨٤ - أما خطة التنمية فإنه يجب من جهتها أن تأخذ في الاعتبار جميع الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والمؤسسية ذات الشأن وذلك بالتركيز على التنمية الاقتصادية المستدامة. وفي هذا المجال تعتبر أيضا مسألة التطبيق والمتابعة أساسية وينبغي أن يتم الحرص على تأكيد العلاقات القائمة بين التنمية والأمن والديمقراطية لأن التنمية لا يمكن أن تتحقق في بيئة تنعدم فيها الحرية والمشاركة الديمقراطية والعدالة.

٨٥ - السيد كابيدي (اثيوبيا): قال إن الذكرى السنوية الخمسين لإنشاء الأمم المتحدة تتيح الفرصة لتأكيد أحد المقاصد الأساسية للمنظمة وهو التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب. وقد قامت جميع المؤتمرات العالمية التي عقدت مؤخرا بإحصاء المشاكل المطروحة في عالم اليوم وأظهرت أن المجتمع الدولي يستطيع التغلب عليها. ولكن هناك مع ذلك افتقار لإرادة الوفاء بالالتزامات المتخذة بمناسبة هذه الاجتماعات. والنتيجة الناشئة عن ذلك هي أن خمس سكان المعمورة يعيشون في حالة فقر مدقع. وكل العلامات تشير الى أن رقعة الفقر تمتد وخاصة في افريقيا. ولهذا يتعين على كل استراتيجيات إنمائية في القارة أن تحدد هدفا أوليا لها مكافحة هذه الآفة. ولا بد هنا من الترحيب بالعمل الذي اطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في هذا المجال؛ ومن المستعجل من ناحية أخرى، تنفيذ برنامج العمل الذي اعتمده مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية. وقد وردت مسألة الفقر ضمن الاهتمامات التي أعربت عنها مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة في قمة هاليفاكس.

٨٦ - وأردف قائلا إن الحالة الاقتصادية لأقل البلدان الافريقية نموا ما فتئت تتدهور منذ عدة سنوات. وأصبحت حصة افريقيا من التبادلات التجارية العالمية الآن تقل عن ٢ في المائة. ولا بد لعكس هذا الاتجاه من مساعدة البلدان الافريقية على تنمية قدرتها الانتاجية وتحسين تقنياتها وهاكلها الأساسية وإيلاء الأولوية لتطبيق القرارات الوزارية المتخذة في مراكش لفائدة أقل البلدان نموا وللبلدان المستوردة للمواد الغذائية ووضع شبكة أمن تسمح لهذه البلدان بالتغلب على مصاعبها التي يمكن أن تنتج عن الوثيقة الختامية لمفاوضات أوروغواي، وتأجيل إلغاء التفضيلات التجارية التي تستفيد منها البلدان الافريقية، والقيام قبل الموعد بتطبيق التخفيضات الجمركية المرتبطة بحكم الدولة الأكثر رعاية بالنسبة لجميع صادرات البلدان الافريقية التي تستفيد من هذه المعاملة التفضيلية، وتقديم مساعدة مالية للبلدان الافريقية من أجل تسوية مشاكل ميزان مدفوعاتها والتغلب على المصاعب المترتبة على الإصلاحات ومساعدتها في الجهود التي تبذلها من أجل التنوع حتى تصبح لها قدرة أكبر على المنافسة في الأسواق العالمية.

٨٧ - واستطرد قائلاً إن الازدياد للديون الخارجية هو أيضا مصدر آخر من مصادر القلق؛ فقد زادت الديون الخارجية لافريقيا جنوب الصحراء الكبرى بمعدل يقارب ٧,٧ في المائة سنويا. ولهذا يستحسن القيام عاجل باتخاذ تدابير إضافية لتخفيف الديون بما فيها الديون المتعددة الأطراف. وتولي اثيوبيا أهمية كبرى لمبادرة مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة التي طلبت من المؤسسات المتعددة الأطراف ابتكار طرق جديدة لتخفيف عبء الديون على أقل البلدان نموا.

٨٨ - والبلدان الافريقية لا يغيب عن إدراكها أن تنمية القارة تقع على عاتقها بالدرجة الأولى. وقد بدأت كلها تقريبا تنفيذ تدابير اقتصادية تهدف الى تشجيع المبادرة الخاصة وضمن ما يوفر لقوى السوق حرية التصرف. وبينما تحاول معظم البلدان الافريقية تحقيق خطوات الى الأمام، لا تفي بعض البلدان المتقدمة النمو بما أخذته على نفسها من عهود. والدليل على ذلك الانخفاض المحسوس في العلاقة بين المساعدة الإنمائية الرسمية والنتائج القومي الاجمالي فيما يخص البلدان المانحة الأعضاء في لجنة المساعدة للتنمية. ولهذا تطالب البلدان الافريقية بإلحاح شركائها في التنمية بزيادة ما يقدمونه من مساعدة لأن المساعدة الإنمائية الرسمية لا تزال هي المصدر الرئيسي لرؤوس الأموال بالنسبة لمعظم هذه البلدان. ولا بد من زيادة هذه المساعدة كما لا بد من زيادة الائتمانات التي تمنحها المؤسسات المالية الدولية بشروط تفضيلية.

٨٩ - وواصل قائلاً إن البلدان الافريقية قد بدأت تنفيذ تدابير اقتصادية وسياسية وإدارية في السنوات الأخيرة على جانب كبير من الأهمية. واعتمدت اثيوبيا من جهتها دستورا جديدا يتسم بطابع ديمقراطي؛ وأدخلت إصلاحات جذرية تهدف تحويل اقتصادها من اقتصاد مخطط الى اقتصاد السوق وألغت مراقبة الأسعار والمنح من أجل الدعم وتقوم حاليا بتحويل المؤسسات العامة الى مؤسسات خاصة.

٩٠ - غير أن مثل هذه الجهود محكوم عليها بالفشل إذا لم يتخذ المجتمع الدولي تدابير محسوسة والتزامات مالية إضافية. ولهذا ينبغي للبلدان المتقدمة النمو أن تجدد التزاماتها فيما يخص الخطة الجديدة لتنمية افريقيا وبرنامج العمل لفائدة أقل البلدان نموا والالتزامات التي اتخذتها بمناسبة مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، واتخاذ تدابير إضافية فيما يخص إلغاء جميع الديون الثنائية واستحداث طرق تسمح بتخفيف عبء الديون المتعددة الأطراف على البلدان المعنية ووضع شبكات أمن لمساعدة البلدان الافريقية المتضررة من الآثار السلبية لمفاوضات أوروغواي وخاصة عن طريق توسيع نطاق نظام الامتيازات التجارية بحيث يمكن أن يدرج فيها المنتجات الرئيسية لصادرات أقل البلدان نموا وتأييد كل تدبير من أجل تخفيف الفقر وذلك بمساعدة البلدان النامية على زيادة انتاج المواد الغذائية وتطوير قدرتها على زيادة تنمية مواردها البشرية.

٩١ - السيد موسى (الكاميرون): قال إن حصيلة السنوات الخمسين الأخيرة في ميدان التنمية تعتبر حصيلة متوسطة بأنه بالرغم من اعتماد العديد من برامج العمل ومن الاستراتيجيات لم تتمكن الأمم المتحدة من تأمين التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية.

٩٢ - ولذلك فالأمر يتعلق في الدورة الحالية ليس بالتأمل في فلسفة التنمية أكثر مما يتعلق بالبحث عن وسائل تنفيذ جميع النصوص التي اعتمدها المنظمة لفائدة التنمية. ويجب على اللجنة ان تتحمل نصيبها من المسؤولية في هذا المشروع الصعب وأن تقف في صف الطليعة من أجل إعداد برنامج عمل للأمم المتحدة في ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية للسنوات القادمة. فخطة التنمية ستشكل وثيقة مرجعية لميدان التنمية وينبغي لها أن تبرز، في ضوء ما يتم تنفيذه من القرارات المعتمدة فعلا، الأعمال ذات الأولوية التي تتطلبها الحالة الاجتماعية الاقتصادية في العالم؛ وينبغي اتخاذ تدابير محددة وفقا لهذه الأولويات.

٩٣ - وفيما يتعلق بافريقيا، رحب المتحدث بقيام المجلس الاقتصادي والاجتماعي بتكريس جزء من مناقشته الرفيعة المستوى لبحث تنفيذ الخطة الجديدة لتنمية افريقيا في التسعينات. وقد أبرزت هذه المناقشة حاجة المجتمع العالمي الى مساعدة ما تبذله البلدان الافريقية من جهود لتنفيذ الأعمال ذات الأولوية التي حددها هذا البرنامج. ومما يبعث على الارتياح أن تنفيذ هذا البرنامج قد أدرج في جدول أعمال الدورة الحالية للجمعية العامة لأن النظر في هذا البند سيسمح بأن تؤخذ في الاعتبار اهتمامات افريقيا التي ما زالت حالتها الاجتماعية - الاقتصادية تبعث على القلق؛ فعلا فإن صافي منافع موارد القارة قد انخفضت بصورة هائلة بينما يستمر مجموع عبء ديونها في الازدياد بقدر أصبح يمثل أكثر من ٢٠٠ في المائة من الإيرادات الناتجة عن صادراتها. كما انخفضت أيضا الاستثمارات الأجنبية المباشرة وكذلك لم تعد حصة افريقيا في السوق العالمية تمثل أكثر من ٢,٤ في المائة.

٩٤ - وفيما يخص الديون، لا بد من ملاحظة أن التدابير التي اتخذت حتى الآن غير كافية بسبب كونها تدابير تتسم بالتجزئة. فأى حل دائم لهذه المسألة يجب أن يكون شاملا كما أكدت ذلك مجموعة الـ ٧٧ مؤخرا. ومما يوضح الصعوبات القائمة في هذا المجال أن الشركاء من بلدان الشمال لم تبد بعد العزيمة السياسية اللازمة للتوصل الى حل شامل للديون وتشجيع تنمية البلدان الأكثر حرمانا. ويرجى أن يبرهن على هذه العزيمة السياسية بمناسبة الدورة الخمسين بحيث تصبح دورة تاريخية.

٩٥ - السيد موجوخوف (بيلاروس): قال إن المناقشة العامة في اللجنة بينت أن تشكيلة المصالح والأفكار والاقتراحات التي عرضت، تشكيلة أوسع وأكثر تنوعا من جدول أعمال اللجنة. ومن رأيه أنه يمكن للجنة أن تركز مداولاتها بصورة أكبر على المشاكل الجديدة وعلى الخبرة المكتسبة وأن ذلك يمكن أن يشكل أحد العناصر لنظام مراقبة ظهور الأزمات ووضع مبادئ توجيهية بقصد منع وقوعها.

٩٦ - ويجب في هذا السياق القيام بتحليل وجهات النظر المتباينة في غالب الأحيان عن المشاكل الأساسية وكذلك مختلف التفسيرات للدور الذي أسنده الميثاق للأمم المتحدة في ميدان التنمية وإصلاح منظومة الأمم المتحدة، وإعادة تشكيل القطاعين الاقتصادي والاجتماعي، وتغيير أساليب عمل اللجنة والاختلافات في الرأي فيما يخص تمويل الأنشطة التنفيذية، والمسألة المتعلقة باستصواب عقد مؤتمرات عالمية جديدة بشأن التنمية والمفاوضات بشأن خطة للتنمية أو عدم استصواب ذلك.

٩٧ - واستطرد قائلاً إن تنظيم محادثات متعددة الأطراف في الدورة الحالية في إطار الأفرقة العاملة التابعة للجمعية العامة بشأن تحليل المقترحات والتوصيات الخاصة بتعزيز منظومة الأمم المتحدة بالنسبة لخطة التنمية، وكذلك المشاورات بشأن اعتماد طرق جديدة لتمويل الأنشطة التنفيذية للتنمية قد تسمح بإيجاد ما يساعد على تقريب المواقف بخصوص العديد من النقاط التي هي محل خلاف. وقد يساعد ذلك على وضع نظام اقتصادي دولي يستند الى آليات تنظيمية عالمية وديمقراطية تضمن استدامة التنمية الاجتماعية والبيئية.

٩٨ - ويأمل وفد بيلاروس آخذاً في اعتباره ما تقدم، أن يقدم مساهمة ملموسة في إنشاء "مصرف الأفكار الجماعية" وقاعدة للبيانات من أجل بحث مفصل للمراحل التالية في أعمال اللجنة. ويعترف الوفد بأنه يجب إلغاء مناقشات المجلس الاقتصادي والاجتماعي واللجنة الثانية لأنها تؤدي دوراً مزدوجاً. ويجب أن تكون المقترحات المتعلقة بإصلاح أساليب عمل اللجنة مرتبطة بعملية تعزيز دور المجلس فيما يخص رسم السياسات وتنسيق الأنشطة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي. واقترح المتحدث التفكير في إمكانية القيام، في إطار المناقشة الرفيعة المستوى للمجلس، في إحدى الدورتين الموضوعيتين لعام ١٩٩٦ أو عام ١٩٩٧، ببحث المشاكل التي تواجهها البلدان المارة بمرحلة انتقال. غير أنه غير مقتنع بضرورة توسيع عضوية المجلس ومكتبه وبتعديل نظامه وبرنامج عمله ونظام وبرنامج عمل هيئاته الفرعية. وقال إن بيلاروس مستعدة مع ذلك للمشاركة في المشاورات بشأن هذه المسائل علماً بأن ذلك سوف لن يؤثر في نشاط اللجان الاقتصادية الإقليمية وبوجه خاص اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٩٩ - وواصل قائلاً إن الاقتراح الذي يهدف الى جمع عدد من القرارات القطاعية الصادرة عن اللجنة في قرارات شاملة يبدو له اقتراحاً جديراً بالاهتمام. ويمكن للجنة، فيما يخص فكرة وضع قرار وحيد للبلدان المارة بمرحلة انتقال، أن تنطلق من القرار بشأن إدماج هذه البلدان في الاقتصاد العالمي، بدلاً من الاستناد الى القرار القطاعي الخاص بالمسائل التجارية. ويجب في هذا الصدد أن يؤخذ في الاعتبار في آن واحد الخصائص العامة للبلدان المارة بمرحلة انتقال وتنوعها وكذلك دينامية الإصلاحات التي أدخلت في هذه البلدان وإدماجها في النظام الاقتصادي العالمي.

١٠٠ - وقال إن بيلاروس اعتمدت موقفاً مرناً فيما يخص المحافل الدولية الجديدة بشأن مسائل التنمية وذلك لأنها تعتبر أنه يجب وضع حد للمؤتمرات العالمية وإدماج برامج العمل القطاعية المعتمدة بمناسبة انعقاد تلك المؤتمرات في خطة للتنمية.

١٠١ - وينبغي أن يساعد الاتجاه الموضوعي نحو توزيع طبيعي للعمل بين المنظمات العالمية والهيئات الإقليمية وتعزيز التعاون الإقليمي وفيما بين الأقاليم على المساهمة في تحسين أساليب عمل اللجنة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. أما فيما يخص منظومة الأمم المتحدة فإن بيلاروس تحيط علماً مع الارتياح بالمساهمة التي قدمتها اللجنة الاقتصادية لأوروبا، التي تكمل على أحسن وجه الجهود التي بذلها الاتحاد الأوروبي من أجل إدماج البلدان المارة بمرحلة انتقال في النظامين الاقتصاديين الأوروبي والعالمي.

١٠٢ - ولا بد من الإشارة في هذا الصدد الى اقتراح بيلاروس وهو الاقتراح الذي وافقت عليه لجنة التنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بالقيام في عام ١٩٩٧، بتنظيم مؤتمر بشأن التنمية المستدامة للبلدان المارة بمرحلة انتقال. ويمكن أن يسهم تنفيذ هذا المقترح اسهاما مفيدا في تحضير الدورة الاستثنائية للجمعية العامة بشأن جدول أعمال القرن ٢١. وتأمل بيلاروس أن يسهم البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير وغيره من الهيئات الأوروبية وكذلك جميع الأطراف المعنية، في متابعة هذه المبادرة. ويأمل أيضا أن تشارك اللجنة الاقتصادية لأوروبا في تحضير هذا المؤتمر.

١٠٣ - واستطرد قائلا إن بيلاروس مثلها مثل البلدان الأخرى المارة بمرحلة انتقال في المنطقة، تتعاون تعاونا نشطا مع مؤسسات بريتون وودز والبنك الأوروبي للإنشاء والتعمير. وبيلاروس التي تأمل أن تندمج في نظام المنظمة العالمية للتجارة مقتنعة بأن للأمم المتحدة والمنظمات الأخرى والصناديق والبرامج المتعددة الأطراف دورا هاما تقوم به فيما يخص المساعدة للبلدان المارة بمرحلة انتقال. وأي إصلاح تقوم به منظومة الأمم المتحدة سيكون مقبولا فيما إذا كان يهدف الى تعزيز تنسيق الأنشطة على مستوى المنظومة وتعزيز هيكلها التنظيمية وتحسين القدرة التحليلية لهذه الأنشطة. وتشاطر بيلاروس مختلف البلدان المارة بمرحلة انتقال ما أظهرته من اهتمام بمسائل أخرى ذات أولوية، مثل توسيع التعاون في مجال الائتمان والاستثمار، وبوجه خاص تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتنظيمها، وتحرير القيود التي تحكم التجارة الدولية وتطوير روح إنشاء المشاريع وإقامة هيكل أساسية للسوق وتعزيز الهياكل الديمقراطية للحكومة ونظم الرعاية الاجتماعية.

١٠٤ - وأضاف أن بيلاروس على غرار أوكرانيا والاتحاد الروسي تولي درجة عالية من الاهتمام لتخفيف الآثار الفظيعة لكارثة حادثة محطة تشرنوبيل النووية التي وقعت عام ١٩٨٦ ويساورها قلق لما يبديه المجتمع الدولي من قلة اهتمام بالمشاكل الإنسانية والطبية والبيئية لسكان المنطقة، وهي مشاكل لا تقتصر على الجوانب السياسية والتقنية والمالية لإغلاق المحطة.

١٠٥ - وسيعرض وفد بيلاروس بالتفصيل، في مرحلة لاحقة، موقفه بشأن مختلف البنود الواردة في جدول أعمال اللجنة. وسيمكن عندئذ فهم هذا الموقف بصورة أوضح إذا ما أخذت في الاعتبار بعض المؤشرات الاحصائية. فخلال السنوات العشر الماضية انخفض معدل الولادات بنسبة ٤٠ في المائة؛ كما انخفض معدل طول الحياة وسجل ارتفاع عام في نسبة الشيخوخة بين السكان. وانخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الاجمالي في الفترة ١٩٩٢-١٩٩٤ بما يعادل مرة ونصف المرة ودخل البلد الذي كان يرد وفقا لمعايير البنك الدولي ضمن مجموعة البلدان ذات دخل مرتفع على المتوسط، دخل في مجموعة البلدان التي يعتبر دخلها دون المتوسط. وقد خصص في ميزانية السنة الجارية ٢٠ في المائة من الائتمانات لحل المشاكل الطبية والاجتماعية وغيرها الناتجة عن حادث تشرنوبيل؛ وما هذه إلا بضعة بيانات قليلة قد أخذت في الاعتبار لدى عملية اتخاذ القرارات فيما يخص السياسة الاقتصادية والتعاون الاقتصادي الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠